

# توظيف الخيال في الكتابة التاريخية:

## النموذج الأمريكي

خليل السعداني

الأدب و العلوم الإنسانية بنمسيك، الدار البيضاء

### مقدمة:

اضطلعت المدرسة الألمانية منذ عصر النهضة بدور معتبر في وضع أسس البحث التاريخي العلمي الرصين. وفي سنة 1810 تم تأسيس جامعة برلين من طرف فيليم فون هامبولت (Wilhem von Humboldt). وقد حظي فيها التاريخ باهتمام خاص. وتحت التأثير القوي لهيجل (Hegel) تم التركيز في البداية على فلسفة التاريخ. غير أن مسار البحث التاريخي عرف توجهها جديدا مع ليوبولد فون رنكه (Leopold von Ranke). فمن رحاب جامعة برلين، أطلق هذا المؤرخ سنة 1824 مقولته الشهيرة التي مفادها أن مسؤولية المؤرخ لا تسمو إلى محاكمة الماضي وإرشاد العالم الحاضر لخدمة المستقبل، وإنما تقتصر على وصف حوادث الماضي كما وقعت فعلا. وعلى هذا الأساس تم إبعاد «لؤ» من حقل التاريخ<sup>(1)</sup>. واكتفت بقية المدارس الأوربية بما فيها المدرسة الفرنسية باقتفاء خطى الرواد الألمان، إلى أن تمت زعزعة هذه المسلمة من طرف مدرسة التاريخ الاقتصادي الجديد الأمريكية التي أقرت

.1 .Gérard Noiriel, Sur la «crise» de l'histoire, Paris, Belin, 1996, pp. 49-52.

بإمكانية توظيف الخيال بطريقة واضحة تمكن من اختبار صحة الافتراضات في الكتابة التاريخية.

### 1. نشأة ومسار مدرسة التاريخ الاقتصادي الجديد

غلبت النزعة الرومانسية في البداية على التاريخ الأمريكي. واعتبر جورج بانكروفت (George Bancroft) أمريكا هبة من الله. وانتهت هذه المرحلة بتأثير من الألمان، إذ بفضلهم تم إرساء مهنة التاريخ على أسس علمية. وشكلت الجامعات الألمانية قفلة للطلبة والباحثين الأمريكيين<sup>(2)</sup>. وبشكل أقل تأثر المؤرخون الأمريكيون بنظرائهم البريطانيين. وقد شمل هذا التأثير مختلف فروع التاريخ بما فيها التاريخ الاقتصادي. إلا أن الأمريكيين كانوا أول من أنشأ كرسي الأستاذية في التاريخ الاقتصادي في العالم، وذلك بجامعة هارفارد سنة 1882. وكان يشرف عليه الإنجليزي أشلي (J. Ashley). وخلفه بعد عشر سنوات من ذلك الأمريكي إيدوين كاي (Edwin F. Gay). وقد تقوى وضع التاريخ الاقتصادي حتى حدود العشرينيات من القرن الماضي، وانتهى بحدوث أزمة أدت إلى فصل التاريخ الاقتصادي عن تاريخ الشركات (Business history). وكانت جامعة هارفارد هي التي احتضنت تاريخ الشركات. وقد تم بفضل حنكة نورمان غراس (Norman S.B.Gras) تأسيس مجلة (The Business History Review). كما قام المؤرخون المهتمون بالتاريخ الاقتصادي بإعادة تنظيم أنفسهم. ففي دجنبر 1940 تم تأسيس جمعية التاريخ الاقتصادي (Economic History Association)، وفي السنة الموالية تم إصدار أول عدد من مجلة (The Journal of Economic History)، والتي لازالت تمثل حتى وقتنا الحالي أهم مجلة في تخصصها في العالم. ورغم ذلك، ظل صدى التاريخ الاقتصادي محدودا على الساحة الثقافية الأمريكية بسبب انحسار التيار الماركسي، ولأن كبار المؤرخين كانوا يفضلون الانكباب على التاريخ الثقافي. إلا أن الانشقاق ظهر من جديد بين المؤرخين الاقتصاديين في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، بفعل ظهور الحاجة لدى الأجيال الجديدة من المؤرخين إلى إحداث تغيير في قواعد البحث والتحليل. فمع والتر روستوف (Walter Rostow) أصبحت قضية التطور والإقلاع الاقتصادي محورية في الأبحاث الأكاديمية، في وقت بدأت تنبثق فيه كتلة دول العالم الثالث. وكان لابد من اتخاذ

2. Claude Fohlen, «Les lieux de la documentation historique», in Chantiers d'histoire américaine, Jean Heffer, François Weil, (dir.), Paris, Belin, 1994, pp. 30-1.

كل السبل حتى لا تسقط هذه البلدان في حبال المعسكر الاشتراكي. وظهرت علامات التجديد مع سايمون كازنتس (Simon Kuznets) الذي دعا إلى اعتماد الإحصائيات ومناهج التكميم المخالفة للمقاربات الوصفية للمؤرخين التقليديين<sup>(3)</sup>.

وقد تمثلت مظاهر التجديد التي انطلقت خلال نهاية الخمسينيات من القرن العشرين في السعي إلى إحداث قطيعة مع طرق المقاربات السابقة. ويذكر في هذا الصدد المؤرخ الفرنسي جون هيفر (Jean Heffer) أن: «التاريخ الاقتصادي الجديد هو العلم الذي أوكل إلى نفسه مهمة دراسة الأحداث الاقتصادية السابقة على ضوء النماذج الواضحة (modèles explicites)، والتي يتم اختبارها اعتمادا على معايير صارمة للاقتصاد الرياضي (économétrie). ولا تكمن جدته في المواضيع التي يعالجها والتي تظل في الغالب الأعم ماثلة لمواضيع التاريخ الاقتصادي التقليدي «القديم»، ولكن في طرق المقاربة». وينبغي الوقوف عند كلمة «واضحة»، إذ تكمن هنا بالذات القطيعة مع التاريخ التقليدي الذي عادة ما يلجأ إلى براهين سببية مضمرة (implicites) لا تسمح باختبار صحة الافتراضات<sup>(4)</sup>.

كان منطلق التجديد هذا من جامعة بيردو (Perdue) بوست لافيت (West Lafayette) بولاية إنديانا بفضل أعمال ثلة من الباحثين في حقل الاقتصاد، فيما تخلى المؤرخون عن هذا الصنف من التاريخ دون إبداء مقاومة كبرى. ويأتي على رأسهم كل من دايفز (E. Davis) وپوز (Jon R. T. Hughes) ورايتر (Stanley Reiter). وكان هذا الأخير أول من استعمل كلمة الاقتصاد الرياضي (économétrie) سنة 1960. وقد ركزت هذه المدرسة على استعمال الحواسيب والإعلاميات. قد يلاقي المطلع على أعمال هذا التيار الجديد في البحث التاريخي بعض الصعوبة لفهم المقالة أو الكتاب المختص، وهي صعوبة صادفتها شخصيا أثناء تباعي للمحاضرات التي كان يلقيها الأستاذ جون هيفر بمركز الدراسات حول أمريكا الشمالية التابع للمدرسة العليا في العلوم الاجتماعية بباريس. وكان أول من أدخل أسس

3. Jean Heffer, «L'histoire économique: une révolution qui a réussi», in Chantiers d'histoire américaine, pp. 154; Jean Heffer, «L'histoire économique des Etats-Unis: nouvelles méthodes et approches», in Revue de la Faculté des Lettres, Beni Mellal, N° 3, 2001, pp. 147-9  
4. Jean Heffer, «Le dossier de la question» in La nouvelle histoire économique: exposés de méthodologies, Paris, Gallimard, 1977, p. 9; J. Heffer, «L'histoire économique: une révolution qui a réussi», p. 155-6; 168-9; J. Heffer, «L'histoire économique des Etats-Unis: nouvelles méthodes et approches», p. 150

التاريخ الاقتصادي الجديد إلى فرنسا وأبدع في استعماله في أطروحته حول ميناء نيويورك والتجارة الأمريكية الخارجية أو مؤلفه عن الولايات المتحدة الأمريكية والمحيط الهادي. لذلك على من يريد أن يختص في هذا النوع من التاريخ أن يمتاز بالصبر والأناة حتى يتمكن من ضبط قواعد البحث في علم الاقتصاد قبل أن يستعملها في حقل التاريخ. ومجمل القول إن على الباحث أن يكون في ذات الوقت مؤرخا واقتصاديا. وينطلق المؤرخ الاقتصادي من وضع إشكالية الموضوع، ثم يلجأ بعد ذلك إلى التحليل وليس الوصف. والإشكالية في هذا الصنف من البحث هي مقابلة بين النتائج التي وصل إليها المؤرخون وبين الروابط بين المتغيرات التي وضعها الاقتصاديون. وبعد أن يتم تحديد الإشكالية ينبغي حصرها في إطار نموذج. والنموذج هو بنية منطقية تؤسس علاقات بين متغيرات مفسرة ومتغيرات تفسيرية. وعموما يسعى التاريخ الاقتصادي الجديد إلى الجمع بين النظرية والحديث (et fait théorique). ويستعمل المؤرخون الاقتصاديون الأمريكيون الآتون من شعب الاقتصاد النظرية الكلاسيكية الجديدة (néoclassique) السائدة بالولايات المتحدة الأمريكية. صحيح أن المؤرخين الاقتصاديين كانوا يبالغون في استعمال النظريات لإظهار قدراتهم في استعمال التقنيات، فكانت أعمالهم تأتي مليئة بالعمليات الحسابية، إلا أنهم أصبحوا يعطون، انطلاقا من الثمانينيات، اهتماما أكبر للوثائق والبعد التاريخي للأحداث<sup>(5)</sup>. لكن أهم قضية كانت مثار نقاش وجدل محتدم هو استعمال المؤرخين الاقتصاديين الجدد للفرضية المعاكسة للواقع أو الشرط الوهمي.

## 2. الفرضية المعاكسة للواقع أو الشرط الوهمي

ظل جمهور المؤرخين وفيما لمبدأ وضع أسسه رنكه، وهو وصف أحداث الماضي كما وقعت فعلا. وتمت زحزحة هذه المسلمة من طرف رواد مدرسة التاريخ الجديد بأمريكا. فيما يبدو أن بعض المفكرين بالقارة العجوز كانوا يجهلون ما يقع من تطور في الإسطوغرافيا

5. Maurice Lévy-Leboyer, «La «New Economic History»», Annales. Economies Sociétés Civilisations, N° 5, septembre-octobre 1969, pp. 1035-6; J. Heffer, «L'histoire économique: une révolution qui a réussi», p. 168-74; J. Heffer, «L'histoire économique des Etats-Unis: nouvelles méthodes et approches», p. 150; Jean Heffer, Le port de New York et le commerce extérieur américain, 1860-1900, Paris, Publications de la Sorbonne, 1986; J. Heffer, Les Etats-Unis et le Pacifique. Histoire d'une frontière, Paris, Albin Michel

الأمريكية. فبول فين (Paul Veyne) لا يظهر أنه كان على علم بمدلول التاريخ الاقتصادي الجديد. ويكتفي في تعريفه للتاريخ بأنه لا يعدو أن يشكل رواية حقيقية، دون أدنى إشارة إلى أن الأمريكيين سبق وأكدوا إمكانية كتابة التاريخ بـ «لو»<sup>(6)</sup>. لذا دأب المهتمون بالايستمولوجيا على الادعاء أن من بين ما يمثل وجه اختلاف بين والتاريخ والأدب اعتماد الأول على الواقع والثاني على الخيال، رغم أن الأمريكيين وضعوا أسس التاريخ - الخيال.

يرى المؤرخون التقليديون أن استعمال الشرط الوهمي والتخيّل وسط مجموعة من الوقائع أمر لا ينبغي قبوله في حقل التاريخ. ويقول في هذا الصدد دايفيد فيشر (David Fischer) : «إن التاريخ كما هو - كما هو فعلا - صعب بما فيه الكفاية، فلا حاجة للدخول في أسئلة يكون من المستحيل مقاربتها»<sup>(7)</sup>. أما فريتز ريدلتش (Fritz Redlich)، الأستاذ بجامعة هارفارد، فيشير إلى أن المؤرخين سبق واتفقوا على اعتبار «ما كان سيحدث» من القضايا التي لا يجدر طرحها من طرف المؤرخ. وليس هناك سبب يدعو لمنح التاريخ الاقتصادي استثناء في هذا الجانب. وينهي كلامه موضحا: «حسب رأيي، باكورة هذه البحوث هي تاريخ «كما لو»، شبه تاريخ، تاريخ وهمي، مما يعني أنها لا تشكل البتة تاريخا... وإذا كان سيتم اعتبار هذه الأعمال جزءا من التاريخ، فسينبغي آنذاك إعادة تحديد مضمون التاريخ»<sup>(8)</sup>. معلوم أن التاريخ التقليدي نفسه يستعمل الشرط الوهمي بطريقة ضمنية. فحينما نقول إن «أ» هي سبب «ب»، فهذا يعني ضمنا أنه لولا «أ» لما كانت أو حدثت «ب». وهذا نفسه شرط وهمي. للخروج من هذا المأزق، حاول ريدلتش أن يوضح أن ثمة فرقا بين الفرضية (hypothèse) والخيال (fiction). ذلك أن الفرضية تتركز على افتراضات لها مقابل في الواقع، بينما الخيال كما يستعمل في الشرط الوهمي هو عبارة عن بناء ذهني يتعذر التحقق منه<sup>(9)</sup>.

6. Paul Veyne, Comment on écrit l'histoire suivi de Foucault révolutionne l'histoire, Paris, Editions du Seuil, pp. 13-9.

7. David H. Fischer, Historian's Fallacies. Toward a Logic of Historical Thought, New York, Harper Torchbooks, 1970, p. 19.

8. Fritz Redlich, «Potentialités et traquenards en histoire économique», in La nouvelle histoire économique, p. 215.

9. Ibid., pp. 216-7; J. Heffer, «Le dossier de la question», pp. 73-4.

ويقوم ريدلتش في إحدى مقالاته بتقسيم المدرسة التاريخية الجديدة إلى ثلاث فئات:

1. فئة المؤرخين «المجدد»، وهم في حقيقة الأمر مؤرخون تقليديون، ويكتبون عن التاريخ الذي وقع فعلا.
2. فئة المؤرخين «المجدد» المنظرين، ويسعون إلى التحقق من الفرضيات، ويكتبون تاريخا تقريبا.
3. فئة المؤرخين الذين يكتبون تاريخا وهميا ومعاكسا للواقع، ويؤلف هؤلاء كتبا لا تمت إلى التاريخ بصلة.

لكن يرى لانس دايفس (Lance E. Davis)، من جامعة بيردو، أن هذا التقسيم الثلاثي مصطنع. ذلك أنه يتم توظيف الشرط الوهمي إن بطريقة أو بأخرى (واضحة أو مضمنة) من طرف مجموع المؤرخين الذين يشكلون هذه الفئات الثلاث. بل يعتبر دايفس أن ريدلتش جانب الصواب بتفضيله للمؤرخين الذين لا يلجأون للشرط الوهمي على أولئك الذين يحبذون توظيفه. فمعلوم أن غاية المؤرخ لا تنحصر في الوصف، بل تتعداها إلى التحليل وفهم تسلسل الأحداث وتربطها السببي. ويؤدي هذا النوع من المقاربة بالضرورة إلى استعمال الشرط الوهمي بطريقة واضحة أو مضمرة. وليس ثمة طريقة تمكن من الربط بين الأسباب والنتائج إلا وضع مقارنة بين ما هو ملاحظ وما هو مفترض الحدوث. وواقع الأمر أن التحليل المبني على الشرط الوهمي لا ينتمي إلى التاريخ الوصفي. إن الخطأ الذي وقع فيه ريدلتش أنه اختار مؤرخين يستعملون الشرط الوهمي وأدخلهم في خانات لا يمتون إليها بصلة. فقد وضع ضمن الفئة الثانية كتاب دوكلاس نورث (Douglass North) عن التطور الاقتصادي المحلي في فترة ما قبل حرب الانفصال، في حين يلجأ هذا المؤرخ إلى استعمال الشرط الوهمي. كما زج بدايفس ضمن الفئة الأولى، في حين يعلن هذا المؤرخ نفسه صراحة عن اعتماده الشرط الوهمي<sup>(10)</sup>.

Lance E. Davis, «Et ce ne sera plus jamais que de la littérature». Une critique de la nouvelle histoire économique», in La nouvelle histoire économique, pp. 195-200; F. Redlich, «New and Traditional Approaches to Economic History» and Their Interdependence», Journal to Economic History, Vol. XXV, N° 4, December 1965, pp. 480-95; Douglass C. North, Growth and Welfare in the American Past. A New Economic History, Prentice-Hall, Englewoods-Cliffs, 1974.

ويشير جورج كرين (George Green) من جامعة مينيسوتا (Minnesota)، أنه إذا كان من عادة المؤرخين التخلي عن الفرضيات المعاكسة للواقع، فإن هذه التقنية ليست بمستعبدة في حقل التاريخ. فثمة أمثلة لهذا الاستعمال في التاريخ السياسي التقليدي. ويشير في هذا الصدد إلى مقالة المؤرخ الأمريكي الكبير ريتشارد هوفشتاتر (Richard Hofstadter) تحت عنوان: «هل كان بمقدور بروتستانتني أن ينتصر على هوفر (Hoover) في انتخابات 1928؟». ويضيف كرين بأن حقل التاريخ مليء بهذه الاستدلالات والبراهين الضمنية. فنقول إن العامل «أ» كان السبب الأساس أو السبب الأولي أو العنصر المساهم في بقاء الحدث «ب». وبصيغة أخرى، فإن العامل «أ» عدل وحول اتجاه التاريخ في هذه النقطة بالذات، ما يعني أنه لولا العامل «أ» لأصبح مسار الأحداث مخالفا لما كان عليه. وتكتفي مدرسة التاريخ الاقتصادي الجديد بالتساؤل: مخالف بأية طريقة وبكم؟ تستدعي الإجابة عن هذه التساؤلات اعتماد نموذج لعالم افتراضي، أي العالم الحقيقي ناقص العامل «أ». ويتطلب وصف هذا العالم الافتراضي اللجوء إلى الاستقراء الرياضي. وينهي كرين مقاله متسائلا: كيف ننجح في استعمال الفرضية المعاكسة للواقع؟ يجيب قائلا إن التاريخ الاقتصادي الجديد الذي يجمع بين النظرية والفرضيات التي تم تجربتها ونقدها والمحقيقة التاريخية، يحتاج في ذات الوقت إلى فكر خلاق ومبتكر وإبداع وحس سليم. إذ لا يشكل هذا الصنف من التاريخ عملا ميكانيكيا وجافا. إلا أن كرين يضع بعض القواعد الأساسية التي تنبغي مراعاتها:

القاعدة الأولى: ألا نضع بدائل افتراضية لقضايا لا تتوفر فيها على نماذج محددة. فلا نتساءل ماذا كان سيحدث لو استولى هتلر على إنجلترا، أو لو انتصر نابليون في معركة واتلرو (Waterloo). فليس بوسعنا أمام غياب أي نموذج، خاصة مع غياب العامل «أ»، أن نصف هذا العالم الافتراضي.

القاعدة الثانية: أن تكون فرضياتنا الأساسية واقعية. وقد أخطأ في هذا الشأن ريدلتش ومن حذا حذوه. فضمن أي تحليل سببي، ثمة فرضية غير واقعية، وهي غياب العامل «أ»، فيما لا تتغير بقية المعطيات. وعلى اعتبار أنهم يلجأون إلى تبني فرضيات واضحة، فإن المؤرخين الاقتصاديين الجدد يمكنوننا من تقييم مدى صحة نتائج أبحاثهم. إلا أن ريدلتش أضاف أن هؤلاء المؤرخين يستعملون فرضيات واضحة في القضايا الاقتصادية، وفرضيات مضرة في القضايا السياسية والاجتماعية.

القاعدة الثالثة: أن نختار ونحدد المفاهيم والمتغيرات بطريقة عملية حتى يكون من الممكن التحقق من صحتها، وذلك عن طريق مقارنتها بالشهادات التاريخية ذات الطبيعة الكيفية أو الكمية.

القاعدة الرابعة: بعد أن يتم تحديد المفاهيم بطريقة عملية، يجب أن نهتم بكيفية استعمال الشهادات المكتوبة. فم تتكون عينة ملائمة من الشواهد؟ إن هذا الأمر يحتاج إلى وقفة من طرف المؤرخين التقليديين المولعين بانتقاء أدلة محدودة للدلالة على صحة مقارباتهم. إلا أن على المؤرخين الجدد كذلك أن يحددوا فسحا على شكل إحصائيات لتوضيح نسبة الخطأ في فرضياتهم<sup>(11)</sup>.

ويوضح ألفرد كونراد (Alfred Conrad) أن من عادة المؤرخ أن يلجأ في كتاباته إلى الشرط الوهمي لتوضيح أهمية فرد أو حدث في مسار التاريخ. لكن كيف يتم اختبار حدث معاكس للواقع أو التأكد منه؟ يجب التذكير أنه يستحيل على المؤرخ أن يخضع المقدم أو السابق (antécédent)، أي الشرط «لو»، للتجربة والملاحظة. إن ما يمكن أن يقوم به المختص في الاقتصاد الرياضي هو إقناع المؤرخ التقليدي بمقدماته المنطقية التي تشكل ركيزة لاستدلاله وبراهينه. كما أن عليه أن يعلن بطريقة واضحة عن القانون الذي يؤدي من المقدم أو السابق إلى التالي (conséquent)، وعن طبيعة هذا القانون الذي يربط طرفي الافتراض المعاكس للواقع<sup>(12)</sup>.

وبين المؤيدين والمناوئين لاستعمال النظرية المعاكسة للواقع، يقف جون هيفر في صف الفئة الأولى، مذكرا بالحجج التي استعملها رواد مدرسة التاريخ الاقتصادي الجديد، غير أن توظيف هذه النظرية يقتضي توفر المعطيات الكمية والإحصائيات. ويضيف هيفر أن على المؤرخ أن يهتم بشكل أساس بالعلاقات السببية والترابط بين ما يتم الحديث عنه في المقدم والتالي. فعلى الدراسة أن تقف على العلاقات لتظهر مدى صحة أو خطأ الشرطي (conditionnel). وفي البحث السببي، يلعب الشرط الوهمي دورا أساسيا، لكن لا بد من

11. George Green, «Commentaire des deux exposés précédents», in La nouvelle histoire économique, pp. 230-5.

12. Alfred H. Conrad, «L'économétrie et l'histoire du Sud des Etats-Unis», in La nouvelle histoire économique, pp. 258-9; A. H. Conrad & John Meyer, The Economics of Slavery and Other Studies in Economic History, Chicago, Aldine Publishing Company, 1964, pp. 23-4.

التأكد إن كان نموذج الشرط الوهمي قريبا من الواقع. فإذا أردنا أن نجرب فرضية قريبة من العالم الحقيقي، فينبغي عدم السقوط في مدة زمنية طويلة، لأن قصر المدة لا يؤدي إلى تغيير البنية المدروسة. وهكذا، على سبيل المثال، يصبح من الممكن مقارنة الزمن الافتراضي للولايات المتحدة الأمريكية المستقلة في سنة 1770 بالعالم الحقيقي لهذه الولايات ما بين 1785 و 1793<sup>(13)</sup>.

### 3. نموذج تطبيقي: دور السكك الحديدية في نمو الاقتصاد الأمريكي

كيف تمكنت المستعمرات الأمريكية الثلاث عشر التي لم يكن يتجاوز عدد سكانها المليونين ونصف المليون، والتي أعلنت استقلالها عن الوطن الأم في 8 يوليو 1776، أن تصبح في حدود قرن من الزمان أقوى وأغنى دولة في العالم؟

شكل هذا التساؤل المحور الهام الذي شغل اهتمام الباحثين المنكبين على التاريخ الاقتصادي الأمريكي. لكن لم يكن بمقدور المؤرخين الاقتصاديين المجدد الاشتغال حول الفترة الاستعمارية أو فترة الثورة، بسبب قلة المعطيات الكمية؛ فيما مثل القرن التاسع عشر حقلا ملائما للبحث على اعتبار وفرة المادة الإحصائية. ولم تحظ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بكبير اهتمام لأن الباحثين في حقل الاقتصاد أولوها كثيرا من التقصي والبحث. وقد شكلت أبحاث روبرت فوجل (Robert Fogel) حول دور السكك الحديدية في نمو الاقتصاد الأمريكي، ودراسات ألفرد كونراد (Alfred H. Conrad) وجون ماير (John R. Meyer)، ثم مؤلفات روبرت فوجل وسطانلي إنجرمان (Stanley L. Engerman) عن مردودية العبودية، المواضيع التي ساهمت في التعريف بحقل التاريخ الاقتصادي الجديد<sup>(14)</sup>.

مثل حصول روبرت فوجل مناصفة مع دوغلاس نورث على جائزة نوبل في الاقتصاد في سنة 1993 اعترافا دوليا بما حققه التاريخ الاقتصادي الجديد من ثورة إبستيمية في حقل البحث الأكاديمي. وقد كان اسم فوجل حاضرا باستمرار في النقاش المرتبط بهذا الحقل المعرفي. تأثر فوجل في مسيرته الفكرية في شبابه بالمذهب الماركسي، ودرس التاريخ ثم

13. J. Heffer, «Le dossier de la question», pp. 69-74; J. Heffer, «L'histoire économique: une révolution qui a réussi», pp. 175-6.

14. Claude Fohlen, Jean Heffer, François Weil, Canada et Etats-Unis depuis 1770, Paris, PUF, 1997, p. 265; J. Heffer, «L'histoire économique: une révolution qui a réussi», pp. 177-9.

أكمل تكوينه في حقل الاقتصاد. وهو توجه منطقي لباحث ارتبط في بداية حياته الفكرية بالتيار الماركسي. وقد ارتأى انطلاقا من 1956 - 1957 أن يقوم بمقاربة التاريخ الاقتصادي بأسلوب جديد<sup>(15)</sup>.

اعتبر كثير من الباحثين، بمن فيهم المؤرخين، أن السكك الحديدية هي التي كانت وراء تطور أمريكا في القرن التاسع عشر، وكذا العنصر الحاسم في تحديثها وتغيير معالم جغرافيتها ومؤسساتها وذهنية سكانها. فقد وصل طول السكة الحديدية بالولايات المتحدة الأمريكية 4.500 كلم سنة 1840، ثم 49.000 سنة 1860، و268.000 سنة 1890. وبذلك كان هذا البلد يتوفر على أكبر شبكة للسكة الحديدية في العالم. حاول فوغل دحض هذا الادعاء الذي سماه «مسلمة المحتمة» (axiome d'indispensabilité). ومسلمة المحتمة لا تقول فقط بضرورة وجود السكك الحديدية، ولكن تقر بطريقة ضمنية بعدم توفر الاقتصاد الأمريكي في القرن التاسع عشر على بدائل عن هذه السكك. إن مقارنة هذا الموضوع لا تقتضي فقط الاحتفاء بإنجازات السكة الحديدية، ولكن تصور ما كانت ستلعبه البدائل في تنشيط السوق الداخلية<sup>(16)</sup>. وإذا تم التأكد من أن السكك الحديدية كانت ضرورية لتطور الاقتصاد الأمريكي في القرن التاسع عشر، فهذا يوازي الادعاء أنه لو لم تكن للولايات المتحدة الأمريكية سكك حديدية لكان دخلها الوطني سيكون حتما أقل.

وحتى يتمكن من قياس الدور الحقيقي للسكك الحديدية في تطور الاقتصاد الأمريكي، قام فوغل بحساب التوفير الاجتماعي (social saving) لهذه السكك في سنة 1890. واختيار هذه السنة مرتبط بتزايد الدور الذي أصبحت تضطلع به السكك الحديدية في المشهد الأمريكي في نهاية القرن التاسع عشر. ماذا نعني بالتوفير الاجتماعي؟ إن أية مؤسسة أو شركة تنتظر أن يحقق لها أي تجديد تقني أو إداري ربحا خاصا بها، وهو ما يعرف بالتوفير الخاص (private saving). لكن يحدث أن ينعكس هذا التحديث على المجتمع

15. C. Fohlen, J. Heffer, F. Weil, Canada et Etats-Unis depuis 1770, p. 288; Ibid., «L'histoire économique: une révolution qui a réussi», pp. 181-2.

16. Robert W. Fogel, Railroads and American Economic Growth: Essays in Econometric History, Baltimore, 1964, p. 10; R. Fogel, «Notes on the Social Saving Controversy», Journal of Economic History, vol. 39, N° 1, 1979, pp. 1-54; C. Fohlen, J. Heffer, F. Weil, Canada et Etats-Unis depuis 1770, p. 288-94; J. Heffer, «L'histoire économique: une révolution qui a réussi», pp. 181-2; M. Lévy-Leboyer, «La «New Economic History»», pp. 1040-2.

برمته كنتيجة إيجابية. فالسكك الحديدية كانت تحقق لمالكها في القرن التاسع عشر ولكن ليس دائما أرباحا، لكن كان لها آثار إيجابية في تطوير المجال، وتحسين وضع الأراضي الزراعية، وتوفير الوقت للمسافرين. فهذا هو توفيرها الاجتماعي؛ أي الآثار غير المباشرة للسكك الحديدية على المجتمع برمته.

نفترض أن السكك الحديدية تمكن من نقل منتجات بتكلفة أقل بالنسبة للطن/الكيلومتر من أي وسيلة أخرى للنقل (الطرق البرية والطرق المائية)، وبالتالي توفر موارد يمكن أن تستعمل في أعمال منتجة. غير أن فوغل لم يقدّر بحساب دقيق سوى بالنسبة للتوفير الاجتماعي بالنسبة لنقل أربعة أصناف من المنتجات الزراعية هي القمح والذرة ولحوم الخنزير ولحوم البقر. وهي المواد الأساسية، إذ لا يتم استعمال السكك الحديدية إلا قليلا لنقل القطن. كما قام فوغل بالتمييز بين التجارة بين جهات عدة والتجارة داخل الجهة الواحدة. فالأولى تخص النقل عبر مسافات طويلة بين 11 سوقا أساسيا بالوسط الغربي و90 سوقا ثانويا بالشرق والجنوب. والبديل الوحيد لهذه التجارة بين جهات عديدة وداخل الجهة الواحدة كان هو القناة والطريق. وعلى اعتبار أن شبكة القنوات أقل طولاً من السكك الحديدية، فإن التنقلات من المزارع إلى القنوات كانت ستكون أطول؛ أي أكثر كلفة. إن الحركة الاقتصادية التي تمنحها السكك الحديدية هي المجموع الحسابي للاقتصاد الخاص بالشحن والمصاريف غير المباشرة، وتقتطع منها الخسائر وتكاليف التخزين خلال الحريف، ومصاريف التأمين. وعلى هذا الأساس، يصل فوغل إلى توفير اجتماعي يصل إلى 1.8 بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي. ويصل هذا الرقم إلى 5 بالمائة إذا اعتبرنا كل البضائع، بل إلى 7-8 بالمائة إذا أدرجنا المسافرين. يرى فوغل أن هذه النسب ضئيلة. لكن، ألا يمكن اعتبارها ذات أهمية إذا ما قارناها بتحديثات أخرى عرفها القرن الثامن عشر؟ إلا أن هذا الدور أقل إذا ما قورن بالحالة في المكسيك أو إسبانيا حيث تسبب قلة الطرق المائية وشبكة البحيرات الكبرى في الزيادة في تكلفة النقل الداخلي. لقد استطاعت نظرية فوغل أن تصمد أمام الانتقادات لأنه دعم نظريته بأن بالغ في الرفع من قيمة التوفير الاجتماعي للسكك الحديدية حتى لا يقال إنه يعمل على بخس قيمتها ودورها الاقتصادي<sup>(17)</sup>. ويصل فوغل إلى الخلاصة التالية

Robert W. Fogel, Railroads and American Economic Growth: Essays in Econometric History, Baltimore, 1964, p. 110; C. Fohlen, J. Heffer, F. Weil, Canada et Etats-Unis depuis 1770, p. 289-98; J. Heffer, «L'histoire économique: une révolution qui a réussi», pp. 177-8

مستعملا مقارنة معاكسة للافتراض: «هكذا يبدو أنه إن كان للسكك الحديدية دور أساس في المسافات القصيرة، فإن الفوارق لم تكن كبيرة كما يعتقد عادة. فمن المحتمل جدا أنه حتى في حالة غياب السكة الحديدية، كان سيتم استغلال وتعمير المراعي. لقد كان النقل الرخيص، أكثر من السكة الحديدية، السبب الأساس في بروز ولايات الوسط الشمالي كمخزن للأمة. كانت السكة الحديدية تمثل بدون شك طريقة النقل الأكثر فعالية المتاحة للمزارعين، لكن كان التنسيق بين النقل عبر الطريق وعبر الماء كفيلا بتوفير بديل ناجح نسبيا للحصان الحديدي الأسطوري». هكذا يرى فوغل أننا إذا سحبنا المعامل؛ أي السكك الحديدية، من النموذج، فإن النتيجة لا تتغير، مما يعني أن السكة الحديدية لم تكن فعالة، ولم تكن هي السبب الأساس في ازدهار الاقتصاد الأمريكي في القرن التاسع عشر<sup>(18)</sup>.

#### 4. أمريكا بدون هنود

لتحديد الخصوصية التي ميزت التاريخ الاقتصادي الجديد عن التاريخ التقليدي بخصوص استعمال الشرط الوهمي، نورد ملخصا لمقالة أصدرها المؤرخ الأمريكي جيمس أكستيل (James Axtell) في سنة 1987 تحت عنوان: «أمريكا الكولونيالية بدون هنود: تأملات معاكسة للواقع». بدأ هذا المؤرخ مقالته موضحا أن الأسطوغرافيا الغربية انتظرت طويلا قبل أن تعترف بالهنود كمكون مركزي في مسار التاريخ الأمريكي، فيما لا يزال الكثيرون يعتبرون السكان المحليين جزءا غربيا أو ثانويا عن هذا التاريخ. فالهنود إما يمثلون لاشيء أو هم مقاومون أو معرقلون لاستقرار الرجل الأبيض. وقد كانت ردود الفعل ضد هذه الادعاءات قوية ومبالغ فيها أحيانا. وحتى يتمكن من معرفة الدور الحقيقي الذي اضطلع به الهنود في التاريخ الأمريكي خصوصا بعد 1492، تصور أكستيل ماذا كان سيؤول إليه هذا التاريخ في غياب السكان الأصليين. إنها محاولة لكتابة التاريخ التقليدي، ولكن مع استعمال الشرط الوهمي، ليس بطريقة ضمنية، ولكن واضحة وجلية، كما في التاريخ الاقتصادي الجديد. لو تصورنا العالم الجديد في 1492 من غير هنود، وحاولنا إعادة بناء الأحداث في الفترة اللاحقة، فسنصل إلى ورطة من التأملات النظرية لأن كل متغير أو مؤشر (variable) يمكن أن يتطور في اتجاهات مختلفة. فحينما نصل إلى سنة 1783، نجد

18. James Axtell, «Colonial America without the Indians: Counterfactual Reflections», The Journal of American History, Vol. 73, N° 4, March 1987, pp. 981-83.

أنفسنا إما أمام نتاج تاريخي مألوف أو أمام عالم فرضي غير حقيقي. لكن يرى أكستيل أنه بتتبع التاريخ الأمريكي، وبالوقوف عند بعض المحطات التاريخية، وإبعاد الهنود عن الصورة، قد نصل إلى نتائج أفضل. فهذا الاستعمال المضبوط للشرط الوهمي يعطي نتائج أدق<sup>(19)</sup>.

هب أن المعمرين الأوربيين وجدوا قارة غير مأهولة بالسكان، هل كانت الحياة ستكون مخالفة لما سارت عليه؟ يرى أكستيل أنه إبان الاكتشافات، لو لم يجد كريستوفر كلومبوس (Christopher Columbus) الهنود، لكان تاريخ الوجود الإسباني بأمريكا عاديًا وأقصر وبدون اصطدام. وكان المستكشف سيتك لا محالة هذه المنطقة الخالية للتوجه نحو الشرق الأقصى. ولو كانت جزر الكاراييب وأمريكا الوسطى والمجنوية فارغة لما تم اكتشاف مناجم الذهب والفضة، ولما تم استغلالها. كما أنه لولا الغنائم المتمثلة في الذهب والفضة التي تم السطو عليها، لتناسى الإسبان كلومبوس، وحولوا مسارهم نحو إفريقيا وآسيا على غرار البرتغال<sup>(20)</sup>.

ويضيف أكستيل أنه لولا الهنود لما تمكن المستكشفون الفرنسيون من التعرف على الساحل الأطلسي بشرق كندا الحالي بسهولة. بل لولا ازدهار تجارة الفرو مع السكان المحليين لما نجح الاستيطان الفرنسي بمستعمرة أكاديا وكندا، ولما تم إنشاء إقطاعات سان لوران (Saint-Laurent)، بل كان سيتم إبعاد الفرنسيين من طرف الإنجليز بطرق أيسر وقبل حرب السبع سنوات التي انتهت بهزيمة الفرنسيين وتخليهم عن مستعمراتهم بأمريكا الشمالية. بل لولا الهنود لما أمكن تأسيس مستعمرة لويزيانا. فالفرنسيون لم يكونوا يسعون إلى إنشاء مستعمرات زراعية، ولكن إلى الحصول على الفرو بواسطة الهنود<sup>(20)</sup>.

.Ibid., pp. 983-4 .19

.20 Ibid., pp. 285; W. J. Eccles, *The Canadian Frontier, 1534-1760*, Albuquerque, University of New Mexico Press, 1992; W. Eccles, "The Fur Trade and Eighteenth-Century Imperialism", *William and Mary Quarterly, Third Series*, Vol. XL, N° 3, July, 1983, pp. 341-62; Cornelius Jaenen, *Friend and Foe: Aspects of French Amerindian Cultural Contact in the Sixteenth and Seventeenth Centuries*, N. Y., Columbia University Press, 1976; Joseph Zitomersky, "The Form and Function of French-Native American Relations in Early Eighteenth-Century French Colonial Louisiana", *Proceedings of the Fifteenth of the French Colonial Historical Society*, edited by Patricia Galloway and Philip Boucher, Lanham, New York, London, University Press of America, 1992, 154-77

لولا الهنود لما وقع صراع دام ومحتدم من أجل الاستحواذ على الأراضي، ولما تم إنشاء مدن محصنة داخل المستعمرات الإنجليزية بهدف القضاء على القبائل المحلية. بل لما كان هناك حديث عن مفهوم الحدود في التاريخ الأمريكي. ومدلول الحدود كما استعمله المؤرخ الأمريكي فريدريك تورنر (Frederick Turner) ليس هو التعريف التقليدي؛ أي خط واضح المعالم نستطيع أن نتبعه على سطح خريطة سياسية، ويفصل دولتين ذات سيادتين مختلفتين، ولكنه مجال فضفاض تلتقي فيه أنماط الحياة المحضرية الغربية والحياة الهندية المتميزة بشظفها. ولولا الهنود لما ظهرت عيوب الحضارة الغربية التي كانت وراء القضاء على حوالي 90 في المائة من الساكنة الهندية، وذلك بسبب الأمراض والحروب وانعدام العدالة وسياسة التهجير<sup>(21)</sup>.

وإجمالاً، لولا الهنود لتغير التاريخ الاستعماري جملة وتفصيلاً في الاقتصاد والدين والسياسة والثقافة. كيف يمكن أن نتصور الفترة الاستعمارية من تاريخ أمريكا بدون الهنود الذين اضطلعوا بدور معتبر في الميدان الاقتصادي؟ ذلك أنهم عرفوا الأوربيين بمزروعات الذرة والبطاطس، وهي مزروعات ساهمت في حل مشكلة المجاعة، ليس للمعمرين فقط بل بالنسبة للأوربيين. بل ساهم الهنود في إنعاش التجارة المحلية والعالمية. وتم استغلالهم بأشبع الطرق لاستخراج المعادن النفيسة، وساهموا في تنشيط تجارة الفرو. ولولا الهنود لما عرفت الفترة الاستعمارية ذلك الاهتمام الكبير بالقضايا الدينية، ولما تم إدراج بنود ذات مسحة دينية في قوانين الولايات والمستعمرات. كما أن المسار السياسي للمستعمرات كان سيكون مخالفاً مع غياب الهنود. ذلك أن حضورهم ساهم في تقوية وضعية هذه الجهة أو تلك في إطار الصراع المحتدم بين مختلف القوى المتصارعة في أمريكا الشمالية. فلا شك أن وضع الفرنسيين كان سيكون أضعف في غياب الهنود، وبفضل هؤلاء حققت فرنسا أرباحاً طائلة في تجارة الفرو. بل لولا الاستفادة من ثقافة الهنود لما تيسر للمعمرين الاستيطان بسهولة في القارة الجديدة. ففي حياتهم اليومية، دأب المستوطنون الأوربيون على استعمال

J. Axtell, "Colonial America without the Indians: Counterfactual Reflections", pp. 986-7; .21  
Frederick Jackson Turner, La frontière dans l'histoire des États-Unis, Imprimerie de Presses  
Universitaires de France-Vedome, 1963; Francis Jennings, The Invasion of America: Indians,  
Colonialism and the Cant of Conquest, N. Y., the Norton Library, Noorton and Library Company  
.Inc., 1975

التقنيات المحلية والأدوية الهندية، واستفادوا من معرفة الهنود بالمجال لكي يتأقلموا مع موطنهم الجديد<sup>(22)</sup>.

نرى أن المقالة مليئة بالفرضيات المعاكسة للواقع، وبصعب اختبار صحتها. وهي تذكرنا بما كتبه ماكس فيبر (Max Weber) عن السببية التاريخية. فقد أوضح عالم الاجتماع الألماني اختلاف السببية في العلوم الطبيعية عنها في العلوم الإنسانية. فالأولى تنبني على قوانين، بينما تتميز الثانية بالتفرد وبطابعها الكيفي. ففي علوم الثقافة، لا تعدو أن تكون السببية مسألة إسناد، وربطاً للحوافز بنتائجها على أرضية الفعل والسلوك. كيف يستعمل إذن فيبر الشرط الوهمي في معرض حديثه عن السببية التاريخية<sup>(23)</sup>؟

حينما نقول إن بيسمارك (Bismarck) كان هو سبب اشتعال حرب 1866، أو أن الانتصار في معركة الماراتون هو ما أنقذ الثقافة الإغريقية، فهذا يعني أنه لولا قرار القنصل لما كانت هناك حرب، ولو انتصر الفرس لما تحققت المعجزة الإغريقية. إن أي مؤرخ، إن أراد أن يفسر ما كان، عليه أن يتساءل ماذا كان بالإمكان أن يكون. فإذا أردنا أن نتلمس سبب قضية ما، علينا أن نتمثل دور كل السوابق والمقدّمات (antécédents). نقوم باختيار مقدم، ونتصور أنه غير موجود أو على أنه على شكل مغاير، ثم بعد ذلك نتصور ما كان سيحدث. إذا اعتبرنا أن الظاهرة المدروسة كانت ستتغير في غياب المقدم، فهذا يعني أن لهذا الأخير دوراً معتبراً في حدوث الظاهرة. فلو تمت للسيطرة على اليونان لتحول المسار التاريخي للإغريق. إن هذا ما يسميه فيبر بالإمكانية الموضوعية. غير أنه، كما سبق وذكرنا، لا يمكن اختبار صحة مجموع هذه الفرضيات المعاكسة للواقع، وهو ما نجحت فيه مدرسة التاريخ الجديد الأمريكية<sup>(24)</sup>.

قد يبدي كثير من المؤرخين تخوفهم من استعمال «لو» في حقل التاريخ، بل يرفضون تداولها في التاريخ الاقتصادي الجديد أو غيره. إن اتخاذ هذا الموقف من طرف المؤرخ غير منطقي. ذلك أن استعمال الشرط الوهمي، حتى في التاريخ الاقتصادي الجديد، يخضع

22. J. Axtell, "Colonial America without the Indians: Counterfactual Reflections", pp. 988-993.

23. Max Weber, Essais sur la théorie de la science, Paris, Plon Agora, 1992, pp. 158, 286.

24. Raymond Aron, Introduction à la philosophie de l'histoire. Essai sur les limites de l'objectivité historique, Paris, Gallimard, 1986, pp. 199-203.

لضوابط. فأمام غياب المعطيات الحسابية والإحصائية، لا يمكن اللجوء إلى الفرضية المعاكسة للواقع. بل إن الحكم على النوع من التاريخ بالنجاعة أو عدم الجدوية، يستدعي الاطلاع على باكورة وأعمال كبار مؤرخيها. آنذاك فقط يحق للمؤرخ أن يتخذ الموقف الصائب.

ماذا، أخيراً، عن إمكانية إدخال «لو» في حقل التاريخ المغربي؟ يستدعي الوضع أمرين. تكوين مختصين من جهة، وتوفير المعطيات الإحصائية من جهة ثانية. ومعلوم أن هذه المعطيات قليلة فيما يخص التاريخ المغربي. قد تكون طبيعة المواضيع والقضايا التاريخية التي تشد اهتمام المؤرخين الأجانب وأنماط المقاربات المعتمدة لديهم مختلفة عن تلك التي تستقطب اهتمام الباحث المغربي في إطار كتابة التاريخ الوطني. لكن، لعل هذا الانفتاح بكل ما يتيح لنا من مكاسب معرفية شتى، يسمح بصياغة أسئلة وإشكاليات جديدة ويساعد في نفس الآن على فتح آفاق واعدة في مجال استنطاق المادة المصدرية المغربية بأدوات أكثر عمقا.